

Distr.
LIMITED

TD/B/42(1)/L.2
13 September 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
الدورة الثانية والأربعون
الجزء الأول
جنيف، ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال الجزء الأول من دورته الثانية والأربعين

المقرر: يان بيوتروفسكي (بولندا)

مقدمة

الرئيس

المتحدون:

الموظف المسؤول عن الأونكتاد
كولومبيا (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)
إسبانيا (باسم الاتحاد الأوروبي)

ملاحظة للوفود

يُعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإنجازه.

وتُرسل طلبات إدخال التعديلات - باللغة الانكليزية أو الفرنسية - في موعد أقصاه يوم الجمعة، ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، إلى العنوان التالي:

The UNCTAD Editorial Section

Room E.8106

Fax No. 907 0056

Tel. No. 907 5645 or 5655

مقدمة

١- افتتح رئيس المجلس، المنتخب حديثاً، السيد وليام روسييه من سويسرا، الجزء الأول من الدورة الثانية والأربعين لمجلس التجارة والتنمية، فقال إن المجلس سيشرع جاداً، بلا شك، في العملية التحضيرية للأونكتاد التاسع. وقال إن الدورة سيكون لها تأثير لا يستهان به في أبعاد واتجاهات السياسة العامة للأونكتاد، وستسهم في توفير إطار هياكل المؤسسة بعد المؤتمر. وبين أن الأونكتاد، شأنه في ذلك شأن سائر المؤسسات الرئيسية للتعاون الاقتصادي الدولي، كان قد أنشئ في عالم مختلف. فقد حدثت تغيرات بالغة الأهمية منذ ذلك الحين، كما أن قبول الأسواق والأعمال التجارية الخاصة قبولاً عالمي النطاق بوصفها معاً رئيسيّاً للسياسة الاقتصادية قد أرغم على إعادة تقييم التعاون الدولي. وقد قطع الأونكتاد شوطاً بعيداً في تكيف نفسه مع هذا السياق الجديد، وخاصة منذ انعقاد مؤتمر كرتاخينا في عام ١٩٩٢. ونظراً لاتساع نطاق الولاية المسندة إلى الأونكتاد، فمطلوب منه معالجة قضايا جديدة كلما نشأت وتقدير مدى صلة هذه القضايا بتحقيق أهدافه في النهوض بالتجارة والتنمية الدوليتين. لذلك فمن الأهمية بمكان أن يظل الأونكتاد متقبلاً للإصلاح وقابلًا للتكييف في هيكله كيما يظل قادراً على مواجهة التحدي المستمر المتمثل في التغيير. كما أن من الحيوي أن يستخدم الأونكتاد قدرته على البحث والتحليل من أجل النهوض بوظائفه على نحو ما حدده كرتاخينا وأعادت تأكيده الجمعية العامة. وأوضح أن الميزة النسبية للأونكتاد تكمن في الولاية المسندة إليه في معالجة قضية التنمية والقضايا المتراقبطة بها معالجة شاملة ومتကاملة. فهي تمنح المؤسسة سعة نظر فريدة. غير أن ثمة وجهاً آخر للعملة: فإن اتساع نطاق الولاية قد يغري الدول الأعضاء على إثقال كاهل الأونكتاد بقدر أكبر مما ينبغي من المهام. ويتعين على الدول الأعضاء أن تنهض بمسؤوليتها وتقرر ماذا ت يريد من المؤسسة أن تفعله. فليس بوسع الأونكتاد أن يفعل كل شيء. وإذا ما أريد له أن يبلغ أهدافه، فمن المرجح أنه سيلزم تبسيط أنشطته في ضوء السياق الاقتصادي الجديد. وقال إن فعالية الأونكتاد وقدرتها على الاستجابة لا تتوقفان فقط على أمانة الأونكتاد المتفانية والمتحمسة، بل تتوقفان أيضاً، إلى حد كبير جداً، على الدول الأعضاء.

٢- وقال إن الفترة بين الأونكتاد الثامن والأونكتاد التاسع قد تميزت باختتام جولة أوروغواي وإقامة منظمة التجارة العالمية. وإن اندماج البلدان النامية، والاقتصادات التي تجتاز مرحلة انتقالية، في النظام التجاري العالمي قد أوجد تحدياً جديداً للأونكتاد، الذي يتبعه عليه النهوض بدور هام عن طريق مساعدة هذه البلدان على جانبي منافع تحرير التجارة العالمية. واستجابة الأونكتاد للتطور السريع في تكنولوجيا المواصلات هي جزء من هذا الجهد، وتقدم دليلاً على أن المؤسسة قادرة على التحول مع تغير الزمن. وقد تمكنت، بمبادرةها في سبيل تحقيق "الفعالية في التجارة"، من وضع مفهوم من شأنه أن يتيح لجميع الدول الأعضاء أن تستغل الفرصة الجديدة الناشئة عن هذه الثورة التكنولوجية. إن مستقبل الأونكتاد يبدو اليوم أيضاً مشرقاً، وكان الأونكتاد التاسع واعداً بمواصلة النهوض بالأهداف الإنمائية المحددة في ميثاق الأمم المتحدة. ألا وهي: الإسهام في رفع مستويات المعيشة، وتحقيق العمالة الكاملة، وإيجاد أوضاع التقدم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣- ثم انتقل إلى الحديث عن تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٥، فلاحظ أنه، كعده دوماً، غني ومثير للاهتمام ولا يتجنب الجدل. وقال إن التقرير يتضمن دراسة معمقة لمشكلة ارتفاع البطالة في البلدان المتقدمة، وإنه يرفض بحزم الرأي القائل إن البطالة في الشمال تُعزى إلى انخفاض ثمن الواردات من البلدان النامية. والاستنتاج هو أن لا بدile عن إقامة نظام تجاري منفتح وأن من المؤكد أن مشكلة البطالة لا يمكن

حلها عن طريق اللجوء إلى فرض حواجز تجارية جديدة. ويقدم التقرير حججاً وجيهة إلى واضعي السياسات العامة في الشمال من أجل مقاومة الضغوط الحمائية في سبيل مكافحة البطالة. ويبين التقرير أنه، على نقیص ذلك، من مصلحتهم انتهاك سياسة تتيح لجميع البلدان جني منافع تحرير التجارة وإضفاء طابع عالمي عليها. وعلى الرغم من أن زيادة نصيب البلدان النامية في أسواق البلدان المتقدمة قد يسبب اختلالات في العمالة في قطاعات معينة، فإن الزيادة السريعة في صادرات المنتوجات من الشمال إلى الجنوب قد ساعدت على إيجاد وظائف جديدة في قطاعات أخرى. ويجدر التذكير في هذا السياق بأن لدى الشمال فائضاً كبيراً في تجارة المنتوجات التي يقتربها لمكافحة البطالة هي، بدون شك، سياسة الاستثمار في الطاقة الإنتاجية. والسياسة الاقتصادية التي يقتربها لمكافحة البطالة هي، بدون شك، سياسة مشيرة للجدل، حيث أنها تحبّذ نمواً اقتصادياً تقويه الاستثمارات في البلدان المتقدمة ويدعو إلى انتهاج سياسات نقدية ومالية لتخفيض التكاليف الرأسمالية، بالاقتران مع إعادة النظر في السياسة المالية.

٤- وأشار التقرير أيضاً إلى عدم الاستقرار المالي كسبب رئيسي لتداعي الاستثمار وبطء النمو في الاقتصاد العالمي، وقد مقتربات في مجال السياسة العامة لمعالجة المشكلة. كما قدم شرحاً مفصلاً للشروط المحددة للتكييف في البلدان التي تضررت من الانتعاش المفاجئ - وغير المتوقع لدى كثير من المراقبين - في اتجاه تدفقات رؤوس الأموال إلى أمريكا اللاتينية. ويجادل التقرير مجدداً، وربما على نحو مثير للجدل أن هذه التجربة تقيم الدليل على ضرورة أن تكون الحكومات مستعدة للتحكم في تدفقات رؤوس الأموال بغية تقليل قابليتها للتاثير بالتدفقات المفرطة وتجنب المشاكل التي قد تثيرها هذه التدفقات لدى إدارة الاقتصاد الكلي. وكذلك أيضاً، يرى التقرير أن الاضطراب في أسواق المشتقات والتقلبات الحادة في أسعار صرف العملات الرئيسية تستدعي العمل على ضمان إيجاد مزيد من الاستقرار في الأسواق المالية وأسواق العملات. وتشمل التدابير المقترحة تعزيز الرقابة المالية الدولية ووضع إطار قانوني ومؤسس قوي لأسواق المشتقات. فمن شأن ذلك أن يحمي النظام المالي من أزمات كبيرة. وعلاوة على ذلك، يدعو التقرير إلى زيادة تكلفة التعاملات المالية الدولية عن طريق فرض ضرائب على التجارة بالنقد الأجنبي بغية تحقيق قدر أكبر من الاستقرار في أسعار الصرف.

٥- وأشار الموظف المسؤول عن الأونكتاد إلى بعض مؤشرات النمو في الاقتصادات والأقاليم الرئيسية الوارد ذكرها في 报关员的报告和经济发展، ١٩٩٥. فقال إن الهبوط في معدل نمو الانتاج في البلدان الصناعية ينذر بالسوء في الجهود الرامية إلى تخفيض مستوى البطالة العالية، الذي بات، في كثير من هذه البلدان، المشكلة الرئيسية للسياسة الاقتصادية. وقد تترتب على هذه الحالة نتائج خطيرة بالنسبة للبلدان النامية، حيث أن ثمة فكرة آخذة في الانتشار في بعض الأوساط بأن البطالة هي نتيجة لنحو الواردات من المنتوجات، المنخفضة الثمن والكثيرة الاستخدام لليد العاملة، من البلدان النامية؛ والحل المقترن بذلك هو فرض حواجز تجارية. هذا الإجراء من شأنه إحباط جهود البلدان النامية في سبيل تصعيد التنمية عن طريق تحقيق التكامل في الاقتصاد العالمي. وعلاوة على ذلك، فهو يحمل بذور منازعات تجارية جديدة، حيث أنه يعني ضمناً أنه لا يمكن التقليل من البطالة في بلد ما إلا على حساب الشركاء التجاريين لذلك البلد. وترى الأمانة أن هذا النهج في السياسة العامة، الذي قد تترتب عليه نتائج خطيرة، هو ناشئ عن تقديم تعليم مختلّ أساساً للبطالة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. فالواقع هو أن البلدان الصناعية ما برح لديها فوائض في موازينها التجارية مع البلدان النامية فيما يتعلق بالبضائع المنتوجة، الأمر الذي يفضي إلى إيجاد وظائف في البلدان الصناعية. ويجادل أن ما لدى البلدان الصناعية من فوائض في تجارة المنتوجات لا يستثنى بالضرورة إحداث آثار ضارة في البطالة، لأن الصادرات من البلدان النامية هي

أكثر استخداماً لليد العاملة. وبَيِّنَ أن تصادف الهبوط في العمالة مع الارتفاع في دخول الواردات في قطاعات مثل المنسوجات والملابس هو أمر يبدو أنه يؤكد صحة هذا الرأي. غير أنه، في معظم الحالات، يحدث انحطاط هذه الصناعات في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قبل النجاح الذي تحرزه صادرات البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، فإن البطالة بين ذوي المهارات في عدد من البلدان المتقدمة قد ازدادت بخطى أسرع من ارتفاع البطالة بين غير ذوي المهارات منذ النصف الثاني من عقد الثمانينات. ومن ثم، فإن التجارة تقدم تعليلاً سطحياً للبطالة. صحيح أن التغير المطرد في أنماط التجارة الدولية خلال السنوات العشرين الماضية قد عمل على التقليل من الطلب على اليد العاملة الماهرة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لكن الشيء ذاته قد حدث في الخمسينيات والستينيات دون حدوث بطالة جماعية. وقال إن التحليل الذي قدمته الأمانة يبيّن أن السبب الرئيسي لهذه الظاهرة اليوم هو مستوى النمو والاستثمار الأدنى كثيراً في العالم الصناعي، ومن ثم، فإن حل مشكلة البطالة لا يمكن، بصفة أساسية، في التدخل في التجارة، بل في تسريع خطى الاستثمار والنمو.

٦- غير أنه قد حدث، خلال العقدين الماضيين، تباطؤ لا يُستهان به في تراكم رؤوس الأموال في البلدان الصناعية، حيث هبط معدل النمو السنوي في تراكم رؤوس الأموال الثابتة من حوالي ٦% في المائة في الفترة ١٩٧٣-١٩٧٦ إلى ما يقل عن ٢,٥% في المائة في الفترة ١٩٩٠-١٩٧٣. وزيدت التكاليف الرأسمالية إلى مستويات تاريخية الارتفاع، وأدى إلغاء الضوابط التنظيمية المالية إلى زيادة تقلب متغيرات مالية أساسية مثل أسعار الفائدة وأسعار الصرف. ونتيجة لذلك، بات أيضاً الاستهلاك والصادرات والواردات أقل استقراراً، كما أن ما أُسْفَر عنه ذلك من عدم يقين بشأن تطور الطلب الإجمالي كان غير مشجع على الاستثمار الخاص.

٧- وبَيِّنَ أنه، بغية زيادة معدلات الاستثمار، يلزم أولاً، تحسين توقعات الطلب على منتجات الشركات التجارية. وقال إن الخشية من أن يؤدي الإسراع في خطى توسيع الطلب إلى زيادة التضخم لا يبدو أن ثمة ما يبررها في ظل الأوضاع الراهنة؛ وقال إن ما يحدث اليوم من زيادة في التراخي والمرونة في أسواق اليد العاملة، بالاقتران مع تزايد المنافسة العالمية، قد أفضيا إلى تناقص كبير في قدرة الشركات التجارية ونقابات العمال على ترجمة الزيادة في الطلب على البضائع واليد العاملة إلى زيادة في الأسعار والمرتبات. ويلزم ثانياً، تخفيض التكاليف الرأسمالية على المستثمرين المحتعملين وإيجاد بيئة مالية أكثر استقراراً لهم. وينبغي أن تهدف السياسة النقدية إلى وضع معدلات فائدة منخفضة ومستقرة وأسعار صرف مستقرة. هذا الهدف الثاني يستدعي مداخيلات في سوق العملات، وربما يستدعي كذلك اتخاذ تدابير لزيادة كلفة المضاربة بالعملات. وعلاوة على ذلك، فإن زيادة استثمار القطاع العام في الهياكل الأساسية هو أيضاً أمر جوهري من أجل ايجاد الوظائف في بعض البلدان. والمشكلة هنا هي أن القرارات المتعلقة بالإتفاق العام هي مقيدة إلى حد كبير، في الوقت الراهن، بحالات العجز في الميزانيات، التي حدثت، بدورها، نتيجة لمدفوعات الفوائد على الديون العامة. وعليه، فمن الشروط المسبقة لتمكين الحكومات من استخدام السياسة المالية كأداة من أدوات إدارة الطلب أن يتم التصدي لارتفاع تكاليف الديون العامة بطرق إبداعية.

٨- غير أنه ينبغي أن يوضع في الاعتبار أنه، إذا ما شرع بلد واحد في سياسات تستهدف توسيع الطلب والاستثمار، فربما تترتب على ذلك نتائج ضارة بميزان مدفوعاته. وإذا كان البلد منفتحاً على التجارة الدولية، فإن جزءاً كبيراً من توسيع الطلب سيتسرب إلى الخارج ما لم يكن الشركاء التجاريين لذلك البلد ينتهيرون سياسات مماثلة. ويلزم التنسيق دولياً بين السياسات الرامية إلى زيادة العمالة، تجنبًا للتخفيف التنافسي من قيمة العملة وضماناً لبقاء معدلات الفائدة منخفضة ومستقرة.

٩- ويعتبر إقليم أمريكا اللاتينية مثلاً جيداً على الأثر الضار الذي يمكن لعدم الاستقرار المالي أن يحدّثه في أداء البلدان النامية. وما حدث في السنوات الأخيرة من تدفقات إلى العديد من بلدان هذا الإقليم لم يكن لها أساس سليم في كثير من الأحيان، بل كان قوامها ايرادات هائلة لكنها غير متكررة من الخصخصة، ورأسمال سائل قصير الأجل اجتذبه أسعار الفائدة المرتفعة، وارتفاعاً حقيقياً في قيمة العملات. أما انعكاس اتجاه تدفقات رؤوس الأموال فقد أحدث الآن انحساراً شديداً في المكسيك، كما أثر تأثيراً غير مباشر في بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية. اضطررت - مجدداً - إلى التكيف الشديد، بما في ذلك اجراء تخفيضات كبيرة في الواردات، مع ما ترتب على ذلك من نتائج سلبية في صادرات البلدان المتقدمة. وقال إن إرساء أساس للنمو المستدام في البلدان النامية يقتضي أن تنجح اصلاحات السياسة العامة في تحسين القدرة على المنافسة وزيادة معدل الاستثمار الخاص، وخاصة معدل إعادة الاستثمار الأرباح، وزيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية. وأضاف أن الشروع في فرض ضوابط على رؤوس الأموال تجنباً لحدوث تدفقات مضاربة قصيرة الأجل لا صلة لها بالتجارة والاستثمار قد يكون أدلة هامة لضمان بيئة اقتصادية كافية أكثر استقراراً. ولئن كانت تنمية الأسواق المالية في البلدان النامية أمراً جوهرياً من أجل تخصيص الموارد بفعالية، فمن الضروري ضمان عدم جعل الأسواق الجديدة خاضعة لسيطرة المضاربة، التي تهدد بالخطر القطاع المالي بكامله. إن تجربة بلدان عديدة في آسيا، نجحت في دخول الأسواق العالمية، مستغلةً المخدرات الخارجية وواضعة لواقع ناظمة لنظمها المالية، هي تجربة وثيقة الصلة بهذا الموضوع. وبين أن بلدان مجموعة الـ ٧، في مؤتمر القمة الذي عقده في هاليفاكس، إذ يساورها قلق بشأن المخاطر التي تهدد النظام المالي، قد دعت إلى تعزيز التعاون الدولي في الرقابة المالية في سبيل المحافظة على النظام المالي ومنعاً لتلاشي معايير الفطنة. وعلاوة على ذلك، فقد أيد صندوق النقد الدولي مؤخراً ما قامت به البلدان النامية من وضع ضوابط مؤقتة لتنظيم تدفقات رؤوس الأموال الدولية القصيرة الأجل أثناء فترات انهيار تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل. هذه دلائل على أن التفكير الجديد بشأن السياسات المالية الدولية، التي ما برحت أمانة الأونكتاد تحبذاها منذ بعض الوقت، ربما يكون آخذًا في الانتشار.

١٠- وانتقل إلى الحديث عن الأعمال التحضيرية للأونكتاد التاسع، فأعاد إلى الأذهان أنه، في المشاورات التي عقدها هو في ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٥، أعلن سعادة سفير جنوب أفريقيا أن حكومته ستكون مستعدة، من حيث المبدأ، لاستضافة المؤتمر في النصف الأول من عام ١٩٩٦. وحسبما درجت عليه العادة، أنشئت لجنة مفتوحة العضوية غير رسمية لتنظيم الأونكتاد التاسع بغية إعداد مقرر رسمي يعتمد المجلس ويعرض على الجمعية العامة. وتمكنت اللجنة المذكورة من تقديم مقترنات فيما يتعلق بالجوانب التنظيمية للمؤتمر، أي مكان انعقاده وموعده وهيكله. ويلزم مواصلة المباحثات بشأن كيفية تنظيم المداولات الحكومية الدولية الرسمية وغير الرسمية في الفترة السابقة للمؤتمر. والهدف من هذه المداولات السابقة للمؤتمر هو بناء توافق في الآراء حول العناصر الرئيسية للنتائج الممكنة للمؤتمر، لا سيما من حيث الإجراءات وتدابير السياسة العامة. أما فيما يتعلق بالجوانب الموضوعية للعملية التحضيرية للمؤتمر، فقال إن العمل على إعداد وثائق الأمانة يجري بخطى حثيثة. والوثيقة الرئيسية للمؤتمر ستكون تقرير الأمين العام للأونكتاد، الذي يتضمن مقترنات السياسة العامة ومقترنات بالإجراءات التي يتعين اتخاذها، مدعومة بتحليل للسياسات العامة. وتكمل التقرير ورقات تقنية قصيرة تتناول قضايا محددة. ومن المتوقع إتاحة التقرير للحكومات قبل نهاية عام ١٩٩٥.

١١- وبالإشارة إلى التطورات بقصد البلدان النامية غير الساحلية، ذكر بأن الجمعية العامة قد دعت إلى عقد مشاورات حكومية دولية منتظمة بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية من جهة،

وشركائها الإنمائيين من جهة أخرى، بهدف تعزيز الترتيبات التعاوئية الرامية إلى تحسين شبكات النقل العابر. وبين أن المشاورات الحكومية الدولية الأخيرة، التي عقدت في نيويورك في حزيران/يونيه ١٩٩٥ قد اعتمدت إطاراً عالمياً للتعاون في مجال النقل العابر. ويدعو الإطار حكومات البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر إلى دعم سياسة أكثر افتتاحاً وتحرراً وتوجهاً نحو الأسواق في قطاع النقل العابر تشجع على ايجاد بيئة لمنافسة الحرة على تقديم خدمات النقل العابر وتساعد على زيادة نطاق مشاركة القطاع الخاص. وقال إن جماعة البلدان المانحة مدعوة إلى مواصلة تقديم الموارد المطلوبة من أجل إعادة تأهيل مرافق النقل العابر وصيانتها، وأيضاً لمساعدة الحكومات المعنية فيما تبذل من جهود في سبيل صياغة وفعالية تنفيذ إصلاحات السياسة العامة والاصلاحات التشغيلية الالزمة التي من شأنها دعم برنامج إضفاء طابع تجاري على قطاع النقل العابر.

١٢ - وبقصد المساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني، قال إن أمانة الأونكتاد قد ركزت اهتمامها بصورة متزايدة على الأنشطة الرامية إلى تقديم دعم تقني محدد للسلطة الفلسطينية الناشئة فيما تبذل من جهود في مجالات أقام الأونكتاد فيها قدرات تشغيلية. وأوضح أنه قد تم وضع برنامج متكامل لأنشطة التعاون التقني، وضعت الأمانة صيغته النهائية عقب مشاورات أجرتها مع السلطة الفلسطينية. ويطلب تنفيذ هذا البرنامج مساهمات من مصادر ثنائية ومتعددة الأطراف. وأكد أن مداولات المجلس بشأن هذا البند ودعم البلدان الأعضاء لهذا البرنامج سيتمكن الأونكتاد من الانضمام إلى المجتمع الدولي في الجهود التي ستبذل في السنوات القادمة في سبيل إحياء الاقتصاد الفلسطيني وإعادة بنائه.

١٣ - ولاحظت المتحدثة باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين (كولومبيا) أن هناك علامات تحسن في الوضع الاقتصادي في بعض البلدان النامية. غير أن تزايد استخدام بدائل مدخلات السلع الأولية، بما في ذلك الاستعادة الأكثر فعالية لخردة المعادن في البلدان المتقدمة، يزيد من الإسهام في هبوط أسعار السلع الأساسية من البلدان النامية. وأضافت أن معدل النمو في أقل البلدان نمواً قد هبط وأن المساعدة الإنمائية الرسمية الآخذة في الهبوط تعد مسألة تبعث على القلق بالنسبة للبلدان النامية، وبشكل خاص بالنسبة لأقل البلدان نمواً. وفي نفس الوقت ازداد عدد السكان في البلدان النامية بشكل أسرع. وما زال الفقر الشديد قائماً في أنحاء عديدة من العالم، وخاصة في أقل البلدان نمواً. والتقدم الجدي في طريق التخفيف من الفقر في البلدان النامية يتطلب نمواً اقتصادياً سريعاً ومستداماً. ونتيجة لاتفاق جولة أوروغواي فقدت البلدان النامية البعض من معاملتها الخاصة والتفضيلية التي كانت تتمتع بها في مجال التجارة. وهناك موقف آخر في التغير في عدة بلدان متقدمة تجاه برامج المساعدة الأجنبية. وتأثير كافة هذه العوامل على البلدان النامية يتطلب المزيد من العناية العاجلة والتحليل الجدي.

٤ - وكما وردت الإشارة إلى ذلك في تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٥، أصبحت البطالة بلاءً حقيقياً في البلدان المتقدمة. فالعاطلون عن العمل الذين بلغ عدهم ٣٤ مليون شخص في عام ١٩٩٤ يمثلون تحدياً هائلاً لصانعي السياسات. وقد أثبت التقرير أنه من المفترض في التبسيط والخطير اعتبار تحرير التجارة والاستثمار مسؤولين عن مشكلة ارتفاع البطالة وانخفاض الأجور الحقيقية بالنسبة لمجموعات معينة من القوة العاملة. بيد أنه يجب بالأحرى البحث عن سبب ذلك في انخفاض سرعة نمو الإنتاج والاستثمار في البلدان المتقدمة نفسها. وقد أثار تزايد الواردات المصنعة من البلدان النامية نداءات داعية إلى فرض معايير عمل أعلى في العالم النامي أو فرض حواجز أخرى على الواردات. ومثل هذه المناهج القائمة على النزعة التجارية الجديدة تتعارض مع نص وروح جولة أوروغواي وتنمع العولمة والتحرير من تحقيق منافعهما. وبشكل خاص

فإنها تهدد البلدان النامية بما أن استراتيجياتها الإنمائية الموجهة نحو الخارج لا يمكن أن تنجح إلا إذا كانت أسواق البلدان المتقدمة مفتوحة بما فيه الكفاية لاستيعاب تزايد واردات المنتجات من البلدان النامية.

١٥ - والبلدان النامية أنفسها قد بذلت جهوداً هائلة في تحرير تجاراتها الخارجية. وكما يبين ذلك تقرير التجارة والتنمية فإن وارداتها التصنيعية قد ساهمت بشكل ملحوظ في خلق العمالة في البلدان المتقدمة. ولكن حجم هذه الواردات تحدده حصائر صادراتها ويحدده توافر التمويل الخارجي، وأما التقلبات في هذه المتغيرات فلنها مضاعفات على العمالة في البلدان المتقدمة. وقد كان هبوط الصادرات إلى البلدان النامية خلال الثمانينيات أهم بكثير من تزايد الواردات من الجنوب، في تخفيض فائض البلدان المتقدمة في تجارة المنتجات. وفرض حواجز تجارية جديدة، بما في ذلك ربط معايير أعلى في مجال العمل بالتجارة، من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة العكسية: فعوضاً عن حل المشكلتين المزدوجتين المتمثلتين في البطالة ومواطن الشغل السيئة للأجور بالنسبة للعمال غير الماهرین في البلدان المتقدمة، من شأن ذلك أن يدفع بأسعار وارداتها إلى الارتفاع وبالأجور الحقيقية للعمال غير الماهرین إلى الهبوط. وفي نفس الوقت من شأن ذلك أن يؤدي إلى ارتفاع البطالة في البلدان النامية التي من شأن ارتفاع تكاليف اليد العاملة أن يحد فيها من العمالة، والإنتاج، وحصائر الصادرات. وإيجاد حلول لمشكلة البطالة في البلدان المتقدمة يمكن أن يحفزه أيضاً ارتفاع الطلب على صادرات البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة، والاستقرار، والتحسين في أسعار تصدير السلع والخدمات من البلدان النامية، وارتفاع المساعدة الإنمائية. والأساس المنطقي لتحسين معايير العمل في البلدان النامية يمكن في حماية العمال في هذه البلدان، وليس في الحفاظ على مواطن الشغل في البلدان المتقدمة. فما يلزم هو بالآخر جهد منسق في مجال السياسة العامة لدفع الطلب وزيادة الاستثمار في البلدان المتقدمة. وبإمكان البلدان النامية أن تسهم في ذلك عن طريق زيادة القدرة الشرائية، وزيادة حصائر صادرات المنتجات، وتحسين أسعار السلع الأولية، وتوفير ما يكفي من الفرنس للوصول إلى التمويل الخارجي.

١٦ - ويكون من غير الواقعى توقع أن يتتطور النظام التجارى الدولى فى الاتجاه الصحيح، على الرغم من جولة أوروغواي، ما لم تعالج المشكلتان المزدوجتان المتمثلتان في البطالة وانخفاض الأجور في بلدان الاقتصاد السوى المتقدمة من خلال تشجيع ازدهار الجميع. ويؤمل أن يكون التعاون الدولى اللازم لتحقيق مثل هذه النتيجة شيئاً على الرغم من انتهاء الحرب الباردة - وألا يعود السلوك الدولى إلى نمط المنافسة والخلافات الذى تميزت به الثلثينيات. ومن المفترض أن تفضي اتفاقات جولة أوروغواي إلى نظام تجاري مفتوح وقائم على قواعد ثابتة. ولا بد للبلدان المتقدمة من مقاومة الضغوط لإقامة حواجز جديدة للحد من فرص الوصول إلى الأسواق المتاحة للبلدان النامية بموجب اتفاقات جولة أوروغواي. ومما لا يقل عن ذلك أهمية الرصد للتحقق من تنفيذ الاتفاقيات من حيث النص وكذلك من حيث الروح. وفي نفس الوقت يحتاج الآن قرار مراكش الوزاري المحدد لمساعدة أقل البلدان نمواً إلى عرض مفصل وتنفيذ سريع.

١٧ - وقد اتخذ نادي باريس خطوة هامة في اتجاه اعتماد أحكام نابولي الجديدة، ولكن النتائج قصرت في تحقيق التوقعات وكان تنفيذ هذه الشروط متراجعاً بعض الشيء. ومعايير الأهلية للتمتع بالمعاملة الأكثـر رعاية، قد قيدت بشكل لا لزوم له عدد البلدان المستفيدة من معاملة الدولة الأكثر رعاية. وبالإضافة إلى ذلك فإن قيود الميزانية أو القيود القانونية أو قيود السياسة العامة المفروضة على تخفيض الديون، التي يواجهها البعض من المانحين، تنطوي على خطر منع تخفيض مجموع الديون الخارجية القائمة من التحول إلى واقع. ومن جهة أخرى تقلص إلى حد بعيد نطاق الديون المؤهلة للتخفيض. وفي حين أن شروط نابولي يمكن أن

تحفظ بقدر كبير نسبة خدمة الدين في عدد من البلدان ذات الدخل المنخفض، ستظل هذه النسبة في العديد من البلدان الأكثر فقراً مرتفعة أكثر من اللزوم.

-١٨ وديون البلدان منخفضة الدخل العالية المديونية المستحقة للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف تستحق أن ينظر فيها بجدية. ولو أن هذه المؤسسات اتخذت بالفعل بعض التدابير لتوفير تخفيف من عبء الديون إلا أن التدابير المتخذة لم تكن كافية لحل مشكلة المستحقات المتأخرة ولمعنة عبء خدمة الديون المتعددة الأطراف من البلدان من التزايد بسرعة خطيرة. والمخططات الحالية في حاجة إلى مزيد التحسين، وذلك مثلاً عن طريق السماح بإرجاء دفعات الفائدة على المتأخرات والالتزامات الحالية في مجال خدمة الديون. ولكن ذلك لن يكون كافياً طالما لم تحل مشكلة التمويل. وقد تم مؤخراً التقدم بعدد من المقترفات البناءة بغية توفير تخفيف إضافي من عبء الديون المتعددة الأطراف دون تحويل المساعدة الإنمائية عن استخدامات أخرى أو زيادة الضغط على المانحين الثنائيين. وتمثلت هذه المقترفات في بيع حصة من مخزونات الذهب في صندوق النقد الدولي؛ وتوزيع جديد لحقوق السحب الخاصة التي يهدف بيعها جزئياً إلى التخفيف من عبء الديون المتعددة الأطراف؛ والاعتماد على مخزونات ومخصصات القروض - الخسائر للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف. ويتمثل باعث من باعث الانشغال الرئيسية لدى البلدان النامية في عدم الاستقرار في الأسواق المالية الدولية. لذلك يجب تعزيز قدرة البلدان النامية على التحكم في تحركات رؤوس الأموال، وإدارة سعر الصرف، وإدارة سياسات نقدية ومالية تكون في مأمن من عدم استقرار الأسواق المالية الدولية. وتستحق هذه المقترفات أن ينظر فيها بسرعة وبنظرية تأييد، ويجب أن توفر أمانة الأونكتاد دراسات تحليلية فيما يتعلق بجدواها.

-١٩ وفيما يتصل بجدول الأعمال المتعلقة بالإجراءات المحددة المتعلقة بالاحتاجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية قالت إن مجموعة لا ٧٧ والصين ترى أن مبدأ المصلحة المتبادلة وعدم التدخل في استقلال الدول يجب أن يكونا الأساس لأي إطار للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية. ويجب التسليم بأن ذلك أساساً مسألة توفير للهياكل الأساسية الكافية لحركة السلع العابرة. ويجب أن تساعد البلدان والمؤسسات المانحة على بناء/إقامة الهياكل الأساسية الازمة في البلدان النامية غير الساحلية وفي بلدان المرور العابر النامية. ولقد أيدت مجموعة لا ٧٧ والصين الإطار الشامل للتعاون في مجال النقل العابر بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية ومجتمع المانحين (الذى اعتمد في نيويورك في حزيران/يونيه ١٩٩٥)، كما أيدت التوصيات الواردة في هذا الإطار والتي تشكل مجموعة شاملة من التدابير والطرق لتشجيع قيام نظم عبور فعالة من حيث التكلفة وقابلة للاستدامة ذاتياً. ويتمثل نهج رئيسي من المناهج المتبعة في هذا الإطار في توصية حكومات البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية ببذل جهود متضادرة لإقامة نظام ليبرالي يسمح بحرية المنافسة في توفير خدمات النقل العابر ويشجع قيام القطاع الخاص بدور أكبر في صناعة النقل العابر. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تحسينات ملحوظة في نوعية خدمات المرور العابر المقدمة للزبون بتكلفة مخفضة. وتأكيداً رصدياً أنشط يقوم به الأونكتاد آليات المتابعة المقترحة في الإطار المشار إليه أعلاه والتي تستدعي دوراً رصدياً أنشط يقوم به المجتمع المانح.

-٢٠ وتحيط مجموعة لا ٧٧ والصين علماً مع الارتياح بتقرير الأمانة عن التطورات في الاقتصاد الفلسطيني، وتحليلها للأهمية المتزايدة دور الاستثمار الخاص والأفاق المرتقبة للتنمية المستدامة للاقتصاد،

وكذلك تحديد الاحتياجات إلى المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي. وبشكل خاص امتدحت الأمانة على مبادرتها في إعداد برنامج متكامل وشامل لأنشطة التعاون التقني لدعم التجارة والمالية الفلسطينيين والخدمات ذات الصلة بذلك. وال المجالات التي يغطيها البرنامج تعكس فعلاً اختصاص وأهلية الأونكتاد الراسخين في مجال الأنشطة التنفيذية. وتحت مجموعة الـ ٧٧ الدول الأعضاء في الأونكتاد، وبشكل خاص مجتمع المانحين، على تقديم دعمها المعنوي والمادي لتنفيذ البرنامج في الإطار الزمني المحدد.

٢١- ثم انتقلت إلى العملية التحضيرية للأونكتاد التاسع فقالت إن مجموعة الـ ٧٧ والصين قد مضت، بعد الموافقة على جدول الأعمال المؤقت للأونكتاد التاسع في الجزء الثاني من دورة المجلس الحادية والأربعين، في التحضيرات الموضوعية للأونكتاد التاسع وكشفت أنشطتها التحضيرية مع صدور الإعلان المتعلق باستضافة الأونكتاد التاسع. وأحرز العمل تحت رئاسة الرؤساء الثلاثة للأفرقة العاملة التابعة للجنة التحضيرية لمجموعة الـ ٧٧ تقدماً كبيراً. وفي حين أن المؤتمر سيقيّم العمل الذي أُنجزه الأونكتاد منذ دورته الثامنة، وكذلك الإصلاحات المؤسسية المعتمدة في تلك الدورة، إلا أنه سينظر أيضاً في عمل الأونكتاد المسبق، بما في ذلك علاقته مع المؤسسات الدولية الأخرى. واستناداً إلى ولاية الأونكتاد، وبغية تعزيز منظومة الأمم المتحدة، يجب أن يمكن المؤتمر الأونكتاد من أن يصبح أداة أكثر فعالية لتشجيع التنمية واندماج البلدان النامية الكامل، وبشكل خاص أقل البلدان نمواً، في الاقتصاد العالمي وفي النظام التجاري الدولي. وقد كان الأونكتاد، ويجب أن يظل قوة موازنة - أي قوة تؤمن تعددية التفكير الشجاعية والمبدعة في وقت أصبح فيه هذا التفكير مهدداً بأن تهيمن عليه بشكل متزايد مؤسسات بريتون وودز. ويجب التصدي لأى محاولة للحد من هذا الدور. ومجموعة الـ ٧٧ والصين تؤمن بشدة بأن الأونكتاد كمؤسسة هو موضوع الآن لممارسة ولايته الإنمائية بالكامل، وبشكل خاص في ضوء عولمة الاقتصاد الدولي واتساع الترابط الاقتصادي بين الدول ومضاعفات ذلك على البلدان النامية. واختتمت قائلة إن مجموعة الـ ٧٧ تزال على تعهداتها تجاه الأونكتاد كمؤسسة حقيقة وفاءً لها بالغرض نتيجة لإنشاء منظمة التجارة العالمية الذي عزز الحاجة إلى محفل للتجارة موجه نحو السياسات العامة وذي منظور إقليمي قوي.

٢٢- وقال ممثل إسبانيا، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي، إن دورة المجلس الثانية والأربعين تتعقد في وقت سجل فيه بالفعل عدد من الأحداث ذات الأهمية القصوى بالنسبة للتنمية أو اقترب فيه موعد أحداث هامة ومن بينها التحضيرات للأونكتاد التاسع واستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل للستينيات لصالح أقل البلدان نمواً. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي كان قد أشار بالفعل في مناسبات أخرى إلى الأهمية التي يعلقها على دورة المؤتمر التاسعة التي ستتمكن الأونكتاد من تحديد الدور الذي يجب أن يلعبه في المستقبل. ويجب أن يوضح الأونكتاد التاسع أيضاً شكل إسهام الأونكتاد في مهمة التنمية في المجالات التي هو مسؤول عنها، أي تشجيع التجارة كأداة للتنمية. ولقد أعطى مؤتمر كرتاخينا الأونكتاد بدون شك قوة دافعة جديدة. وروح كرتاخينا التي ألمت أعمال الأونكتاد طوال أربعة أعوام تقريراً يجب أن تساعد الوفود على جعل الأونكتاد يتکيف مع التحديات الجديدة التي يواجهها الآن. والعلوم، وتحرير التجارة، وكذلك إنشاء منظمة التجارة العالمية، تتيح جميعاً الفرصة للأونكتاد لتحديد أولويات جديدة في عمله، مع التأكيد على البعد الإنمائي. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يعتقد أنه لا بد للأونكتاد من النظر في الحاجة إلى إقامة بنية مؤسسية تكون مرنة وفعالة ومن شأنها أن تحافظ على الأفكار التي تم التقدم بها بالفعل في كرتاخينا وتعزز في نفس الوقت الجهود لتشجيع التنمية من خلال التجارة والتعاون والشراكة فيما بين الدول الأعضاء في المؤتمر والإدارة الوطنية والدولية الجيدة. ولا بد من مراعاة الاحتياجات التي تنفرد بها البلدان التي لا يزال عليها أن تقطع طريق التنمية، وبشكل خاص أقل البلدان نمواً، ولا بد لنا من ألا ننسى ضرورة احترام حقوق الإنسان

ومبادئ الديمقراطية والحكم الجيد. والاتحاد الأوروبي يرحب بالعمل الذي بدأ تحضيرًا لعقد الدورة التاسعة للمؤتمر في جنوب أفريقيا. وبود الاتحاد أن يشكر، مرة أخرى، حكومة جنوب أفريقيا على عرضها السخي لاستضافة المؤتمر. والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مستعدة لتقديم تعاونها الكامل في العملية التحضيرية.

٢٣ - وأشار إلى الاجتماع الرفيع المستوى الم قبل المقرر عقده في نيويورك لاستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً، فقال إن وضع أقل البلدان نمواً ربما كان في الوقت الحاضر المسألة التي تبعث أكثر من غيرها على قلق الأونكتاد وأعضائه. واختتم قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يتطلع لقيام نقاش بناء في نيويورك وسيتعاون مع شركائه للتوصل إلى نتيجة إيجابية قد مساعدة أقل البلدان نمواً في جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية.

*

* *

٤٦ - أشاد مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة ٨٦٢ (الافتتاحية)، المعقدة في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ بذكرى السيد شاهين أبراهاميان، الموظف البارز بأمانة الأونكتاد والموظف المسؤول عن شعبة الترابط العالمي، الذي توفي في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٥. وأدى ببيانات للإشادة بالسيد أبراهاميان كل من سعادة السيد ولIAM روسيه، ممثل سويسرا ورئيس المجلس، والموظف المسؤول عن الأونكتاد، والمتحدثة باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، والمتحدث باسم الاتحاد الأوروبي. وقرر المجلس إهداء تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٥ للسيد أبراهاميان تخلidaً لذكراه. ونقل المجلس أيضاً من خلال الرئيس تعازيه لزوجة السيد ابراهاميان وطفلته.

- - - - -